مجلة
القانون، المجتمع والسلطة

مدير المجلة
د. محمد بوسلطان
مدير التحرير
د. نصرالدين بوسماحة

رقم 3-2014

باسم الله الرحمن الرحيم

الافتتاحية

مجلة القانون، المجتمع والسلطة هي مجلة سنوية محكمة، تصدر عن مخبر القانون، المجتمع والسلطة بكلية الحقوق، جامعة السانية وهران، المعتمد بموجب القرار الوزاري رقم 66 المؤرخ في 30 ماي 2010.

تنشر المجلة البحوث القانونية العلمية، وتأمل في هذا الإطار أن تكون منارة جديدة في حقل الدراسات القانونية بفضل مساهمات الأساتذة والباحثين من مختلف الجامعات والمؤسسات ومراكز البحث.

بعد تخصيص العدد الأول من المجلة لموضوع الحكم الراشد ثم العدد الثاني لموضوع العدالة الانتقالية، ارتأت هيئة المجلة أن تفتح المجال أكثر في العدد الثالث لنشر دراسات متنوعة ما بين العلوم القانونية والعلوم السياسية. نتيجة لذلك ورد في هذا العدد دراسات يندرج بعضها في القانون الدستوري وكذلك قانون الأعمال وقانون المالية إضافة إلى القانون الجنائي والبعض الآخر في العلوم السياسية.

مجلة: القانون، المجتمع والسلطة

مدير المجلة

الدكتور: محمد بوسلطان

مدير التحرير

الدكتور: نصر الدين بوسماحة

اللجنة العلمية

د. محمد بوسلطان	أستاذ التعليم العالي	جامعة السانية وهران
د. عزور كردون	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري قسنطينة
د. عمر صادوق	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري
د. لمين شريط	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبدالقادر قسنطينة
د. تراري ثاني مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة السانية وهران
د. شربال عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعد دحلب البليدة
د. نصر الدين بوسماحة	أستاذ محاضر	جامعة السانية وهران
د. فاصلة عبد اللطيف	أستاذ محاضر	جامعة السانية وهران

مجلة سنوية محكمة، تصدر عن مخبر

القانون، المجتمع والسلطة

جامعة وهران

محدودية المجتمع المدني الجزائري في تعزيز الحكم الراشد

ذ. حساني محمود
أستاذ مساعد قسم "أ"
كلية الحقوق – جامعة وهران

ملخص:

"تدور هذه الدراسة المتواضعة حول مدى إسهام المجتمع المدني الجزائري في تعضيد الحكم الراشد، وهي دراسة نقدية تضمنت الكثير من الآراء الشخصية التي قد تكون صائبة بقدر ما تكون خاطئة، لكنها محاولة محتشمة في سبيل إيجاد استنارة عامة باحتياجات الحكم الراشد والبيئة التي يتطلبها، وبضرورة وجود مجتمع مدني قوي تتقوى به الدولة ولا تضعف، ويضع على عاتقه مهمة العمل والنجاح حيث فشلت الدولة أو بدأت تظهر علامات التعب والعياء وأن يتبنى قضايا تحسين الديمقراطية التشاركية وأخلقت الحياة السياسية واحترام حقوق الإنسان، ونوعية الخدمة العمومية ومحاربة الفساد والزبائنية وتقوية روح المبادرة لدى السواد الأعظم من المواطنين في المجالات التطوعية اللاربحية، وإن يتم كل ذلك في إطار احترام لسيادة الدولة ووحدتها من أجل مساعدتها على مواجهة تحديات النمو والازدهار وحمايتها من تداعيات العولمة، إذ لا يمكن بناء دولة قوية بمواطنين ضعفاء ومجتمع مدني هزيل مشلول."

إن الحكم الراشد يستبطن ذلك المعتنق الديمقراطي الأمريكي الذي يرى بأن الحراك الاجتماعي السليم ينتج عن نشاط ثلاث قوى أساسية هي الدولة والسوق والمجتمع المدني، فضمن هذه الثلاثية تولد الديمقراطية وتنضج، وأن أية خارطة للنهوض والتقدم ينبغي أن تكون للمجتمع المدني مكانة ودورا فيها.

والحكم الراشد في بعده السياسي يفترض إشراك هذا المجتمع المدني في التسيير الديمقراطي وحين يغيب المجتمع المدني أو يتقاعس عن أداء دوره أو يتم سحقه من قبل طاغية فإن هناك في الخارج من المنظمات غير الحكومية من هي على أهبة الاستعداد لمصادرة صوته والتحدث باسمه[1] وهو الأمر الذي دفع بكثير من الدول التي يغيب فيها المجتمع المدني إلى زرعه من خلال توفير مستلزماته القانونية والمادية بغض النظر عما يمكن أن يقدمه من إضافات في تعزيز مسيرة الحكم الراشد.

وقد يخيل إلينا ونحن بصدد تحليل مفردات الحكم الراشد التي يبدو أنها قتلت بحثا أننا نواجه نفس التساؤلات الكبرى التي انشغلت بها العلوم الاجتماعية ردحا طويلا من الزمن ولكن بألفاظ جديدة، فبدلا من ذم الأغنياء وتحميلهم مسؤولية أوجاع الأمم والشعوب والدعوة إلى مقاومة الطغيان، ابتكرت ألفاظ لا تخلو من مسحة أخلاقية كمحاربة الفقر والشفافية في تسيير الشأن العام وإشراك المواطن في العملية القراراتية وغيرها من المبادرات التي تم ترحيب بها ومباركتها باسم الحكم الراشد في عالم متأزم سياسيا واقتصاديا وبيئيا[2]، وفي زمن أصبح فيه الحكم الراشد من أقوى أذرع أخطبوط العولمة التي تسعى إلى تحديد الفضاءات التي تنتج فيها معايير يراد لها أن تكون عالمية. لكن الجديد في فلسفة الحكم الراشد هو إحياء مفهوم المجتمع المدني منذ سبعينات القرن الماضي كفاعل جديد تسلل إلى ميدان تسيير الشأن العام.

ماذا نعني بالمجتمع المدني؟

المجتمع المدني هو ضميمة اصطلاحية، أي مركب من اسم هو المجتمع وصفة هي المدني.

---

1 Bernard Hours «La gouvernance Levier normatif de La globalisation». In Enjeux épistémologiques de la globalisation pour les sciences sociales – Edition Harmattan.paris. 2011. p.85.

2 Ibid, p. 84.

وبصرف النظر عن الجدل المحتدم حول تحديد مكوناته فقد وصف بالمدني تمييزا له من ثلاث فاعلين في المجتمع وهم المجتمع الدولتي (الدولة وهيئاتها) ثم المجتمع السياسي (الأحزاب والتيارات السياسية) فالقطاع الخاص.

إن صعوبة إدراك مفهوم المجتمع شأنه شأن مفهوم الحكم الراشد أفضت إلى تعدد استخداماته بشكل مفرط فهو من أكثر الكلمات استخداما وأكثرها افتقارا للوضوح، وهذا الاستعمال الواسع دون تحري الدقة في مضمونه أحاله إلى كلمة هلامية تخضع للإدراك المتعسف.

لقد اكتسى المجتمع المدني دلالات مختلفة منذ القدم جعلت منه مفهوما متغيرا من عصر إلى أخر، إذ يلاحظ تاريخيا أن مفهومه غذته التيارات الفلسفية المختلفة التي نادرا ما تتقاطع حول خصائصه، فالمجتمع المدني في تراث الفكر الروماني ليس هو نفسه الذي تحدث عنه لوك ومونتسكيوا والمنظرون في اسكتلندا وليس هو نفسه المجتمع المدني الراهن[1].

ولذا فإن مفهوم المجتمع المدني حين تم إحياؤه في سبعينات وثمانينات القرن الماضي كان متخما بخلفية تاريخية من الفلسفة والعلوم السياسية، وبالتالي لا يمكن أن نحدد مغزاه بدقة إلا في إطاره الزمني والمكاني وضمن السياق العام الذي بزغ فيه.

ففي الربع الأخير من القرن الماضي اقترنت عودة المجتمع المدني بانفجار جمعوي "BOOM ASSOCIATIF" في خضم تحولات سياسية عميقة عرفتها مناطق كثيرة من العالم في أزمنة متفاوتة نسبيا.

ففي وسط وشرق أوربا من سبعينات القرن الماضي كان معظم المنشقين والمناوئين للأنظمة التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفيتي الفاني يقدمون أنفسهم على أنهم يمثلون المجتمع المدني وبالتالي اقترن مفهوم هذا الأخير بالحريات السياسية والمدنية في مواجهة الدولة القمعية[2].

أما في الجنوب فقد تميزت الثمانينات من القرن العشرين بإفلاس الدولة التي أخفقت في بناء المجتمع وقيادة قاطرة النهضة فاقترن بالتالي ظهور المجتمع المدني كرد فعل لهذا الإفلاس.

في حين نجد أن السياق في الدول الغربية مغاير تماما، فقد كان من تداعيات الصدمة النفطية والأزمات المالية المتتالية وتخلي الدول عن فئات واسعة من الشعب

---

1 Poligny Béatrice «L'émergence d'une société civile internationale – Processus, acteurs, enjeux». Centre d'études de recherches internationales http: /www.ceri-sciencespo.com.cherlist/pouligny/ste.civile.pdf.

2 Golas .D «le Glaive et le fléau - Généalogie du fanatisme et de la société civile». Grasset Paris 1991. P. 381.

ظهور المجتمع المدني كوسيلة لإنعاش الحياة العامة وبعث النشاط فيها، فباسم المجتمع المدني تطورت حركات جديدة بعضها يناهض الدولة والسوق[1].

وعليه فإن عودة المجتمع المدني كان في سياق الأزمات التي عرفتها النماذج السياسية والاقتصادية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وهي النموذج النيوليبرالي في الشمال والنموذج الاشتراكي في شرق ووسط أوروبا ثم النموذج التنموي المبني على التخطيط المركزي في الجنوب.

وما كاد القرن العشرون ينصرم حتى راج استخدام مصطلح المجتمع المدني عبر كل أرجاء العالم وطغى على الخطاب إن في الجنوب أم الشمال وتبناه كل من اليمين واليسار ومن يتموقع بينهما وامتدت أفاقه إلى درجة أننا أصبحنا اليوم نسمع حديثا عن المجتمع المدني العالمي الذي هو في طور التشكل[2].

ودون الدخول في تفاصيل التطورات التي عرفها المجتمع المدني فإنه يمكن قراءة مساره التاريخي عبر ثلاث محاور هي المجتمع المدني (المتحضر) في مواجهة المجتمع المدني البدائي (أو البربري على حد تعبير الرومان) ثم المجتمع المدني في مواجهة الدولة وأخيرا المجتمع المدني في مواجهة السوق، دون التغافل عن حالات استثنائية تستعصي على التصنيف ضمن هذه المحاور ــ فمثلا في بعض الدول العربية أريد للمجتمع المدني أن يكون رمزا لدعاة التعددية والديمقراطية الذين يناصبون العداء للتيارات الإسلامية، ولعل من المتناقضات العجيبة خلال أحداث ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي أن هذه التيارات الإسلامية هي نفسها التي كانت أحد دعائم المجتمع المدني إن لم نقل أقواها لما قامت به من دور في تقويض الديكتاتوريات التقليدية.

هل يوجد مجتمع مدني في الجزائر؟

أمام شح الدراسات والمسوحات الجادة التي انشغلت بهذا الموضوع وأمام مشكلة عدم توفر الأرقام والإحصاءات الدقيقة والموثوق فيها وهي أحد معطيات التخلف، فإننا إذا نظرنا إلى هذا الكم الهائل من الجمعيات التي تنتمي لهذا القطاع اللاربحي فإننا نستبشر خيرا ولا نملك إلا أن نسلم بأن هناك حقيقة مجتمعا مدنيا في الجزائر وبالتالي نمني أنفسنا بمستقبل زاهر للحكم الراشد، ولكن إذا قيمنا نشاطه وما قدمه من إسهامات وإضافات في سبيل ترسيخ الحكم الراشد فإننا وبدون تجني

1 Jeanne planche, op .cit .p 50.
2 Jeanne planche, op .cit .p 17.

نصاب بخيبة أمل وتتحول أحلامنا إلى كوابيس حين يبدو أمامنا هذا المجتمع المدني أشبه بالتجمع.

بداية لا ننكر أن الجزائر عرفت المجتمع المدني أثناء الحقبة الاستعمارية والذي رغم ضآلة إمكاناته ورغم إخضاعه للرقابة والمطاردة الأمنية استطاع أن يحتل هوامش ضيقة في الفضاء الاجتماعي وينشط ولو تحت سقوف هابطة في المجال النقابي والتعليمي والثقافي، وحين قدح الشعب الجزائري زناد ثورته المباركة ألتحق هذا المجتمع المدني بمسار النضال إلى أن تحرر الوطن.

بيد أنه منذ الاستقلال وإلى غاية اليوم وجد المجتمع المدني نفسه رهينة التقلبات السياسية وما اتسمت به من تزاحم شرس على السلطة.

ففي أعقاب الاستقلال، لم يتمكن المجتمع المدني الذي خرج من حرب التحرير مثخن الجراح من لملمة وتنظيم نفسه ليلعب دورا ما في عملية بناء الدولة وصرحها المؤسساتي، وكان لقمة سائغة في يد السلطة التي احتوته وابتلعته وحاولت إعادة تشكيله على نحو يخدم أغراضها السياسية، بل لا نعدو الحقيقة إذا قلنا أن الدولة حلت محل المجتمع برمته واستولت على صلاحياته وأنشطته، وهي تجربة كما هو معلوم تمت محاكاتها من المعسكر الشيوعي والاشتراكي. وكانت نتيجة بلع الدولة للمجتمع أن ضاع هذا الأخير حين لم يمكّن من أداء دوره في البناء والنهضة وفسدت الدولة بسبب تضخمها واحتكارها لكل المسؤوليات.

وما يقال عن مجتمع مدني في الفترة الممتدة من الاستقلال إلى أواخر الثمانينات هو من قبيل تشويه التاريخ وطمسه، فالحقيقة أن الوضع كان يتميز بوجود منظمات جماهيرية تحت مظلة الحزب الواحد كانت ولا تزال تحاول احتكار الفضاء الاجتماعي.

وبصدور دستور 1989 تم لأول مرّة إقرار التعددية الحزبية وتغافل المؤسس عن تأصيل المجتمع المدني. بيد أن هذا الدستور تعثر تطبيقه بل تم تعطيله فعليا وهو لا يزال في طور الحداثة تزامنا مع إعلان حالة الطوارئ التي وسعت من دائرة الاشتباه التي شملت كل من المجتمع السياسي والمجتمع المدني وفرضت عليهما شللا يكاد يكون شبه تام.

وحين جيء بدستور 1996 الذي لم يتنكر لمبدأ التعددية الحزبية إلا أنه تغافل أيضا عن تأصيل المجتمع المدني وفق المعايير المتعارف عليها عالميا، وكان الاهتمام منصبا على بعث الحياة في الطبقة السياسية وإعادة تشكيلها، فتم إغراق الساحة بأحزاب عديدة منها من انقرض ومنها من يحتضر ومنها من لا يزال يتقوى

بالسلطة ويتمرغ في كنفها ويدور في محرابها، ولا شك أن بؤس الحياة السياسية الذي يضاف إلى بؤس الحياة المدنية مرده هذه الأحزاب التي لا تملك رؤية متكاملة تستطيع من خلالها أن تلهب الأحاسيس الوطنية وتوقظ أبعاد الشخصية الوطنية، وقد أثبتت عجزها عن التسامي إلى الخيار السياسي المقبول، بدليل ظاهرة الاغتراب عن المشاركة من قبل المواطن الذي لم تتعلم هذه الأحزاب فن الاقتراب منه، لأن معظمها اختار من البداية أن يظاهر السلطة في ظلمها ومظلوميتها فضلا عما تعرفه من خلافات داخلية أنهكتها وأفضت إلى انفجارها وتحولها إلى شظايا أحزاب. ولعل ما زاد من تسميم الحياة السياسية هو بدعه التحالف الرئاسي المشكل من الأحزاب الثلاث المعروفة والذي أريد له أن يكون أداة لتقويض أهم مبدأ تقوم عليه المنظومة الديمقراطية وهو مبدأ تبادلية السلطة وذلك حتى تكون للجزائر حكومة دائمة ومعارضة دائمة.

مثل هذه الصورة القاتمة للحياة السياسية انعكست سلبا على المجتمع المدني الذي لا يستطيع أن يكون فعالا في أدائه إلا في ظل بيئة سياسية نظيفة وبوجود مجتمع سياسي يقاسمه القناعة في إرساء دعائم الحكم الراشد.

عوائق نهوض المجتمع المدني في الجزائر:

هناك عدة عوائق تقعد المجتمع المدني عن الارتقاء إلى مستوى يسمح له بتقديم إضافات لمسيرة الحكم الراشد يمكن بصفة عامة أن نوجزها ضمن الأحرف الآتية:

أ- عوائق قانونية:

إن أنماط مشاركة المواطنين في تسيير الشأن العام تتم حسبما جاء في المادة السابعة من دستور 1996 عبر المؤسسات الدستورية والمجالس المنتخبة، ويفهم من ذلك أن الدستور حصر أنماط التأطير والتعبير والتمثيل من خلال هذه المؤسسات التقليدية وحظر أي نوع من المشاركة خارج هذه الأطر.

ولا شك أن تطبيق هذا النص الدستوري يبدو لأول وهلة وكأنه إجراء يجعل المشاركة حكرا على تلك الفئة من المواطنين الذين تحتويهم هذه الميكانيزمات المعترف بها قانونا وأنه وبالتالي يشكل عائقا أمام تبني مفهوم الحكم الراشد الذي في مغزاه الجوهري يقوم على إشراك جميع الفاعلين في العملية القراراتية بما فيهم أولئك الذين هم خارج الأطر الرسمية. ولكن ولحسن الحظ هناك قنوات أخرى يوفرها

الدستور للمجتمع المدني لفرض مشاركته وتتمثل فيما تضمنه من تصريح للحقوق الفردية والجماعية وهي حقوق يستطيع من خلالها أن يتسلل المجتمع المدني إلى الفضاء الاجتماعي لإسماع صوته حول قضايا تسيير الشأن العام دون حاجة لاندماجه ضمن القوالب السياسية.

وعليه، فإن هذه الحريات الأساسية هي البوابة نحو اقتحام الفضاء العام ولكنها بوابة لا تزال ملغمة بكثير من العقبات القانونية التي هي علامة اعتلال المجتمع وتراجع مدنيته، ويكفي الرجوع مثلا إلى قانون الجمعيات رقم 06/12 المؤرخ في 2012/01/12 للوقوف على حقيقة مسعى المشرع ونظرته الأمنية من خلال تكبيله للنشاط الجمعوي وتسليط سيف الإدارة عليه، إذ كيف يعقل مثلا حسبما جاء في المادة 39 من هذا القانون أن تكون للإدارة سلطة تعليق نشاط كل جمعية أو حلها بدعوى التدخل في الشؤون الداخلية والمساس بالسيادة الوطنية، وهو ما يعني منع أي مواطن من إبداء رأيه في تسيير الشأن العام الوطني أو المحلي، باعتبار أن هذه العبارات فضفاضة وتخضع لتعسف الإدارة في تفسيرها لها.

ب- انعدام الحوار:

لازالت المنظمات الجماهيرية الموروثة عن الحزب الواحد تستمر في احتكار الفضاء الاجتماعي، وهي التي تفضلها السلطة فيما تجريه من حوارات قبل اتخاذ قرار اجتماعي ما، رغم أن شرعية هذه المنظمات مهزوزة. وفي ظل وجود جمعيات ونقابات أخرى أكثر حضورا وتأثيرا منها بعدما أثبتت قدرتها على احتلال الساحة وتعبئة المواطنين حول جملة من الحقوق ولاسيما الحقوق الاجتماعية كما استطاعت أن تفتك الكثير من هذه الحقوق وتحقق الكثير من مطالبها.

ج- إنعدام الموارد المالية:

يعاني المجتمع المدني من نقص التمويل وهو يعتمد على هبات المتبرعين الذين لا يمكن التعويل عليهم دائما، الأمر الذي يجعل المجتمع مضطرا إلى مد يده لقبول ما تقدمه الدولة وبعض السياسيين من مساعدات مع يترتب على ذلك من مخاطر لعل أهمها تقييد حريته وتوظيفه لأغراض انتخابية وبالتالي فقدان مصداقيته في نظر المواطنين.

ماذا نعني بالدعوة إلى تقوية المجتمع المدني

إن الدعوة إلى تقوية المجتمع المدني لا تعني البتة استقلال المواطنين عن الدولة التي لا يمكن أن تتصورها إلا حاضرة ومتدخلة، ولا نعني وضع المجتمع المدني

كخصم يواجه الدولة، فذاك نموذج نيوليبيرالي يراد له أن يجتاح العالم وفقا للإستراتجية التي وضعها Breton woods الرامية إلى إضعاف كل ما من شأنه أن يحصن ويقوي الدولة ويقلص من مجالات تدخلها[1].

كما أن الدعوة إلى تقوية المجتمع المدني ينبغي أن تراعى فيه خصوصيات كل دولة، وإن كانت هذه الخصوصيات لا تنفي ضرورة التحذير من تعلية شأن الدولة إلى الحد الذي تتحول فيه إلى تنين يبلع المجتمع وضرورة نزع الشحم الزائد عن هذا الماموت الدولتي حتى يتعافى من الترهل وحتى يكون أكثر خفة وأكثر فعالية في تدخله، وهو الأمر الذي يستلزم مراجعة مفهوم وظائف الدولة لكي تتضح الرؤية بخصوص ما يمكن أن يقدمه المجتمع المدني من إسهامات في تعزيز الحكم الراشد، وعليه فإن تقوية المجتمع المدني لا ينبغي أن تكون من خلال إضعاف الدولة، وهذا ما يذكرنا بما حدث في ألمانيا في عشرينات وثلاثينات القرن الماضي وهي الفترة التي ظهر فيها مجتمع مدني يجافي القيم الديمقراطية الليبرالية ويسعى إلى نسف أسسها. فأمام هشاشة مؤسسات الدولة آنذاك التي عجزت عن التكفل بانشغالات شرائح واسعة من المواطنين، انقاد هؤلاء بسهولة لدعايات الجمعيات الوطنية الشعبوية التي تولدت عنها الحركة النازية المتطرفة.

لقد جاء في تقرير البنك العالمي حول إفريقيا سنة 1989 من أن هذه القارة ليست بحاجة إلى قليل من الدولة (أي إلى دولة ضعيفة) بل هي بحاجة إلى حكومة أكثر فعالية تسعى إلى التقليل من تدخلها المباشر وتترك المجال للفاعلين المنتجين[2].

إننا لا ننفي أن الجزائر تعرف تحركات نشطة حاملة لمؤشرات إيجابية من أجل تقوية مؤسسات المجتمع المدني، وإن كانت معظم هذه المؤسسات لا تملك رؤية شاملة حول مستلزمات الحكم الراشد وتحصر مطالباتها في الإصلاح القانوني وأحيانا تقحم نفسها كطرف في الصراع السياسي وتجاذباته الحزبية مع ما في ذلك من مخاطر على استقلالها وقدرتها على حشد المناصرة للأهداف التي تروم تحقيقها.

إن تقوية المجتمع المدني لن تكون إلا في إطار احترام الثوابت الوطنية التي لم يفت المشرع الجزائري أن أكدها في قانون الجمعيات السالف الذكر، إذ ليس من المعقول أن يسمح بإنشاء جمعيات تدعو لمبادئ تصطدم بمعتقدات وتقاليد الشعب الجزائري وتهدد تماسك نسيجه الاجتماعي ووحدته الوطنية.

---

1 Abdelfattah Moudjahed «Regards croisés sur la gouvernance – collection gouvernance de territoires». 2011. p. 230.

2 Banque Mondiale – 1989 – L'Afrique subsaharienne, de la crise à une croissance durable – Washington – Banque Mondiale.

إنّ على المجتمع المدني في الجزائر أن يأخذ في حسبانه بأن ما يميز الشعب الجزائري كغيره من الشعوب الإسلامية هو أن حب الخير يحتل طبقة عميقة في وجدانه وعقيدته وإن ما يحفزه إلى فعل الخير هو كون هذا الأخير يندرج ضمن العبادات الاجتماعية التي تعد بالنسبة إليه موارد غير محدودة للمثوبة والأجر. إن الإقدام على فعل الخير وفق هذا المنظور هو وحده الذي يقوي المواطنين ويخرجهم من دائرة الشح والأنانية والدوران في فلك الذات، فضلا عن كونه مصدر من مصادر الشعور بالتأنق الداخلي والرفاهية الشخصية الذين لا يشعر بهما المرء إلا إذا تجاوز ما هو ضروري وواجب[1].

إن التأسيس لثقافة المجتمع المدني في إطار خصوصية الشعب الجزائري يستدعي استحضار ما تميزت به عهود التألق الحضاري في حياة الأمة الإسلامية حيث كان الفاعل الأساسي في البناء الحضاري هو المجتمع المدني في حين كانت وظائف الدولة لا تتعدى حماية الثغور وتجهيز الجيوش وإقامة العدل ومراقبة الأسواق ووضع الضوابط لبعض الأنشطة والمهن مثل التجارة والطبابة[2].

---

1 عبد الكريم بكار "ثقافة النهضة - أفكار وقيم من أجل التقدم". الطبعة الأولى 2013 - دار السلام – مصر. ص 100 وما بعدها.

2 عبد الكريم بكار "من أجل الدين والأمة" الطبعة الأولى 2008 مركز الناقد الثقافي ــ دمشق. ص 27.